مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري

تشرين الثاني/نوفمبر 2014

OCHA

أبرز التطورات

- هناك ما يصل إلى 118,000 شخص في غزة بحاجة إلى حلول للمأوى المؤقت.
- مخاوف بشأن ظروف المرضى الذين ينتظرون فرصة لمغادرة غزة أو العودة إليها، حيث يتواصل إغلاق معبر رفح مع مصر.
- انخفاض في عنف المستوطنين الإسرائيليين خلال موسم قطف الزيتون السنوي.

نظرة عامة

يجب أن تقترن المساعدات في غزة بتعزيز لوقف إطلاق النار ورفع للحصار

إن الاحتياجات السكان للمأوى في أعقاب الأعمال القتالية لهذا العام في قطاع غزة هائلة جدا. وانتهت تقريبا عمليات تقييم الأضرار مشيرة إلى أن أكثر من 118,000 وحدة سكنية دمرت أو تضررت بدرجات متفاوتة. وما يصل إلى 19,600 أسرة مهجرون حاليا، العديد منهم يعيشون في اكتظاظ وظروف لا يمكن تحملها. أحد حلول المأوى المؤقت الرئيسية التي تم تنفيذها هو توفير وحدات سكنية جاهزة في مواقع النزوح المؤقتة. لكن أثار عدم توفر أماكن كافية وعدم الوصول بالشكل المناسب إلى الخدمات وفرص العمل لمثل هذه المواقع، إلى جانب اعتبارات التكلفة والفائدة، أثارت مخاوف جدية بين الوكالات الإنسانية والمستفيدين حول مدى ملاءمة هذا الأسلوب. وفي نفس الوقت، قيدت إسرائيل دخول مواد البناء (الاسمنت والحصمة وقضبان الحديد) إلى قطاع غزة خلال الشهر لمستوى أقل بكثير من الكمية المطلوبة لتلبية احتياجات

محتويات التقرير

عملية المناشدة الموحدة الإنسانية الأكبر للأرض الفلسطينية المحتلة تواجه نقصا خطيرا في التمويل 2

ما يصل إلى 19,600 أسرة ما زالت مهجرة في أنحاء قطاع غزة 5

أمطار الشتاء تسبب فيضانات في أنحاء غزة 9

1,8 مليون شخص «محتجزون» بسبب إغلاق معبر رفح وبسبب الحصار الإسرائيلي 10

استئناف محدود للنقل التجاري من غزة إلى أسواق الضفة الغربية 12

عدد قياسي لحالات التهجير الناجمة عن عمليات الهدم في الضفة الغربية في عام 2014 13

موسم قطف الزيتون لعام 2014: انخفاض في الإنتاج على الرغم من التراجع في عنف المستوطنين 16

أبرز الأرقام في تشرين الثاني/نوفمبر 2014

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	3
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	984
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	48
مهجرون في الضفة الغربية	136

خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2014

929 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 45% من التمويل

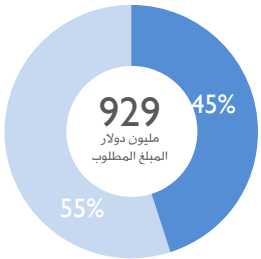

عائلة تقيم في منزل تعرض لأضرار شديدة في منطقة جحر الديك

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف 9962 582 2 (0) 972+ | فاكس 9962 582 2 (0) 972+ | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

الترميم وإعادة الإعمار الشاملة، لكونها «مواد ذات استخدام مزدوج». بينما من المرجح أن تزداد وتيرة الواردات من هذه المواد مع تنفيذ آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة، وتشكل قدرة المعبر الوحيد العامل، كيرم شالوم ، عاملا هاما في هذا التقييد.

تفاقمت الأوضاع الإنسانية الهشة في قطاع غزة نتيجة للإغلاق التام تقريبا لمعبر رفح الحدودي مع مصر، وهو أطول إغلاق منذ أكثر من ست سنوات، في أعقاب هجوم وقع في شبه جزيرة سيناء في تشرين الأول/أكتوبر. وقدرت وزارة الصحة أنه بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، كان هناك أكثر من 1,000 مريض في انتظار الخروج من غزة، بمن فيهم أولئك الذين يعانون من مرض السرطان في مراحله المتقدمة، وأمراض الكلى والقلب، ومن يحتاجون لعلاج العظام والعيون. و يثير هذا مخاوف بشأن تدهور ظروفهم الطبية.

يشكل عدد المهجرين أو المعرضين لخطر التشريد أيضا مسألة مثيرة للقلق في الضفة الغربية. فخلال تشرين الثاني/نوفمبر، هدمت السلطات الإسرائيلية 46 مبنى يمتلكها فلسطينيون في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، مما أدى إلى ت تهجير 136 شخصاً، نصفهم من الأطفال. إن العدد التراكمي للمهجرين حتى الآن في عام 2014 نتيجة لعمليات الهدم في الضفة الغربية (ما يقرب من 1,200) هو الأعلى في عام كامل منذ عام 2008، عندما بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتتبع هذا المؤشر.

ويثير القلق أيضا، المستويات المستمرة للتوتر والعنف في القدس. ففي أخطر حادث وقع هذا الشهر، هاجم اثنان من الفلسطينيين كنيسا يهوديا في القدس الغربية، وقتلا أربعة إسرائيليين وشرطيا. واستمرت الاشتباكات مع القوات الإسرائيلية في جميع أنحاء محافظة القدس، وأسفرت عن إصابة ما يقرب من 800 فلسطيني خلال تشرين الثاني/نوفمبر. وتراجعت وتيرة وشدة الاشتباكات عند نهاية الشهر بعد رفع بعض القيود المفروضة على الوصول إلى المسجد الأقصى، إلى جانب وقف زيارات السياسيين الإسرائيليين إلى المكان.

تراجعت وتيرة وشدة الاشتباكات في القدس الشرقية بعد رفع بعض القيود المفروضة على الوصول إلى المسجد الأقصى، إلى جانب وقف زيارات السياسيين الإسرائيليين إلى المكان.

إن توفير الدعم لعملية المناشدة الإنسانية الوشيكة للأرض الفلسطينية المحتلة ضروري لمنع المزيد من التدهور في أوضاع السكان الأكثر عرضة للخطر، ولكن هذه الخطوة لوحدها ليست كافية. وكما أكد مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية في التقرير الذي قدمه لمجلس الأمن هذا الشهر، تتطلب إعادة إعمار غزة «تعزيز وقف إطلاق النار، بما في ذلك رفع الحصار». وحذر من أن «الواقع المستمر لاحتلال طويل يقرب من 50 عاماً، وعدم إحراز تقدم نحو حل الدولتين يؤكد أن الجولة القادمة من العنف ليست بعيدة أبداً. لقد حان الوقت للقادة من كلا الجانبين للتوصل إلى تسوية صعبة تعزز الاستقرار وتضمن الأمن على المدى الطويل لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين».

عملية المناشدة الموحدة الإنسانية الأكبر للأرض الفلسطينية المحتلة تواجه نقصا خطيرا في التمويل

كان الجزء الأكبر من التمويل الذي تم استلامه لصالح الأونروا

في عام 2014، وجه الشركاء في المجال الإنساني عملية المناشدة الإنسانة الأكبر للأرض الفلسطينية المحتلة استجابة للمستوى غير المسبوق من المعاناة الإنسانية والأضرار في غزة في أعقاب القتال في تموز/يوليو وآب/أغسطس. وقفت خطة الاستجابة الإستراتيجية قبل القتال عند 390 مليون دولار أمريكي، وارتفعت إلى 920 مليون دولار أمريكي بعد إطلاق المناشدة من أجل أزمة غزة.

ساهمت وكالة الأونروا في هذا القسم

وعلى الرغم من المساهمات السريعة والسخية، تبقى خطة الاستجابة الإستراتيجية ممولة بنسبة 46 بالمائة فقط. وكان الجزء الأكبر من التمويل الذي تم استلامه في سياق المناشدة من أجل أزمة غزة موجه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، خاصة للمشاريع التي تستجيب لحالة انعدام الأمن الغذائي. ولكن، الأموال التي تلقتها الأونروا في سياق المناشدة استنفدت إلى حد كبير، وما لم يتم تسلم تمويل إضافي، فإنه سيكون من المحتمل تعليق المساعدات النقدية للمشردين بحلول نهاية كانون الثاني/يناير 2015.

انشغل شركاء آخرون للفريق الإنساني القُطري بتلبية الاحتياجات الأساسية للناس الأكثر عرضة للخطر في غزة، بما في ذلك دعم الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تتعدى مسؤولية الأونروا. يبقى كل من اللاجئين وغير اللاجئين على حد سواء في حاجة إلى المساعدة الإنسانية الحاسمة والمنقذة للحياة. وكما هو الحال في السنوات السابقة، عانت قطاعات، مثل التعليم والمياه والصرف الصحي، أشد المعاناة بسبب التمويل المحدود.

وعلى الرغم من التمويل المتقطع، كانت كل المجموعات/والقطاعات قادرة على إطلاق استجابة جزئية بالتمويل الذي تم استلامه:

بعد إطلاق المناشدة من أجل أزمة غزة، وصلت خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2014 مبلغ 920 مليون دولار، تم تمويل 46 بالمائة فقط منها.

الأمن الغذائي: تم تقديم مساعدة غذائية فورية للمهجرين و للذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى دعم تم تقديمه لأولئك الذين يعتمدون على سبل العيش الزراعية لاستعادة القدرات الإنتاجية والحيلولة دون فقدانهم الكامل لممتلكاتهم، وخاصة الأنشطة الموسمية والمحددة زمنيا. تم الوصول إلى جميع السكان في نوع واحد على الأقل من التدخلات.

التعليم: جميع أطفال المدارس في غزة، البالغ عددهم 500,000 تقريبا، استفادوا بطريقة ما من إعادة إعمار وتأهيل المدارس المتضررة، أو الدعم النفسي، أو تأمين الزي المدرسي والقرطاسية واللوازم الطلابية الأخرى.

الصحة والتغذية: استطاع الشركاء الوصول إلى حوالي الثلثين من مجموع السكان البالغ عددهم 1,8 مليون المستهدفين، سواء في تلبية الاحتياجات المحددة لمرضى الصدمات النفسية، أو توفير سبل الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية للمهجرين، أو إحالة الناجين من العنف المتعلق بالقتال والعنف القائم على أساس النوع لمنظمات الحماية.

الحماية: جرى تزويد 373,000 من 1,8 مليون شخص مستهدفين بالدعم النفسي للأطفال، واستجابات حماية الأطفال على أساس مجتمعي، وتقييم خطر إزالة المواد المتفجرة من مخلفات الحرب، والتخلص منها والتوعية، والرصد، والتوثيق والإبلاغ عن حالات انتهاك للقانون الدولي، والمساعدة القانونية والاستجابة للعنف على أساس النوع.

المأوى والمواد غير الغذائية: تم الوصول إلى أكثر من نصف الـ 700,000 شخص المستهدفين من خلال تدخلات في مجالات مثل المأوى وآمن المهجرين وتوفير المواد غير الغذائية، وحلول المأوى المؤقت والإصلاح الفوري وإعادة التأهيل للمساكن.

المياه، والصرف الصحي والنظافة: استفاد 36 بالمائة من 1,4 مليون شخص مستهدفين من التدخلات الأسرية والمجتمعية من أجل المياه للشرب والاستخدام المنزلي، وخزانات لتخزين المياه ومستلزمات النظافة. واستفاد أيضا عدد أكبر من الناس المعرضين للخطر من إصلاح الأضرار التي لحقت بشبكة المياه والصرف الصحي.

بالرغم من ذلك تبقى هناك العديد من الاحتياجات لم تتم تلبيتها في غزة. وسوف تستمر الأولويات للفترة المتبقية من عام 2014 إلى 2015 لتشمل الإدارة الفعالة للمأوى ودعم المهجرين للعودة إلى مسكن لائق؛ وتوفير الخدمات الأساسية؛ وتقديم مساعدات غذائية ودعم لأولئك الذين تضررت سبل عيشهم، وتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. والدعم القانوني، والدعم النفسي والاجتماعي، ومعالجة المخاطر التي تشكلها المتفجرات من مخلفات الحرب. وعلى أساس فوري، سيكون من المهم جدا التأكد من الاستعداد الكافي لفصل الشتاء لأولئك الذين يعيشون في مراكز جماعية، وحلول الإسكان المؤقتة، وفي المنازل المتضررة (انظر القسم التالي).

في 9 كانون الأول/ديسمبر، أطلق منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2015 في جنيف. الخطة تطلب 705 ملايين دولار أمريكي لتنفيذ 207 مشاريع، تعالج احتياجات 1,6 مليون شخص معرضين للخطر في الأرض الفلسطينية المحتلة. أكثر من 70 بالمائة من المتطلبات مخصصة لمعالجة المستويات المرتفعة والمتواصلة من الضعف الإنساني في غزة، والتي سيكون التمويل في وقت مبكر ضروريا لها.

أكثر من 70 بالمائة من المتطلبات للمناشدة عام 2015 القادم هي لمعالجة المستويات المرتفعة المستمرة من الضعف الإنساني في غزة، والتي سيكون التمويل في وقت مبكر ضروريا لها.

التمويل: المناشدة العاجلة من أجل غزة لعام 2014

تطرح المناشدة الإنسانية من أجل أزمة غزة إستراتيجية مشتركة لمجتمع منظمات الإغاثة الإنسانية، بما في ذلك وكالة (أونروا)، للاستجابة للأزمة الحالية في قطاع غزة، المناشدة منسقة بشكل وثيق مع حكومة دولة فلسطين، بما في ذلك مع إستراتيجيتها المبكرة لاستعادة الوضع وإعادة الإعمار.

المتطلبات بحسب المجموعة (مليون دولار أمريكي) (كما في 8 أيلول/سبتمبر 2014)

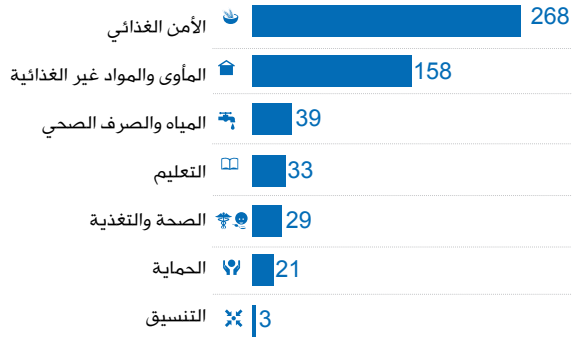

أشخاص محتاجون، مستهدفون وتم الوصول إليهم*
(مناشدة غزة العاجلة المعدلة ، 9 أيلول/سبتمبر 2014 وقيادات المجموعات)

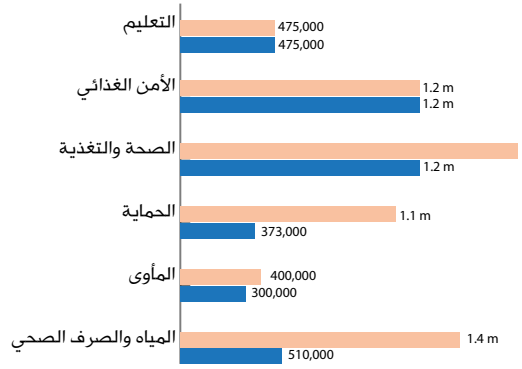

ساهمت في هذا القسم المجموعة الفلسطينية للمأوى والمواد غير الغذائية.

ما يصل إلى 19,600 أسرة ما زالت مهجرة في أنحاء قطاع غزة

مبادرات لإنشاء وحدات سكنية جاهزة في مواقع المهجرين المؤقتة تثير مخاوف جدية

إن الاحتياجات من حيث المأوى في أعقاب الأعمال الحربية في تموز/يوليو وآب/أغسطس هائلة. وتشير الأرقام النهائية التقريبية لتقييم الأضرار الذي أجرته وزارة الأشغال العامة والإسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة (أونروا) إلى أن أكثر من 118,000 وحدة سكنية تضررت، منها 12 بالمائة دمرت تماما، وسبعة بالمائة أصيبت بأضرار بالغة وأصبحت غير صالحة للسكن، والأضرار المتبقية كانت بدرجات متفاوتة.[1] وتشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 19,600 أسرة (118,000 شخص) يعيشون في منازل تشملها أول فئتين جرى تشريدهم، وهم في حاجة إلى حلول على المدى المتوسط والطويل. وفي نفس الوقت، تبقى الواردات من مواد البناء منخفضة في ضوء هذه الاحتياجات.

وحدات سكنية متضررة حسب مدى الضرر

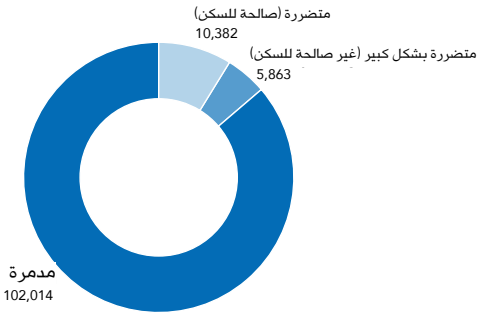

نظرا لعدم وجود نظام تسجيل موحد، يبقى التوزيع الدقيق للنازحين حسب نوع الترتيب غير معروف إلى حد كبير، باستثناء أولئك المتواجدين في مراكز جماعية تابعة للأونروا.

حلول المأوى المؤقت

المهجرون داخليا، الذين دمرت منازلهم بالكامل أو تضررت بشكل كبير، يقيمون حاليا في سبعة أنواع من الترتيبات/المرافق:

1. أسر مضيفة
2. شقق مستأجرة
3. مراكز جماعية
4. وحدات سكنية جاهزة
5. خيام شتوية
6. مأوى مؤقت
7. منازل لحقت بها أضرار كبيرة.

نظرا لعدم وجود نظام تسجيل موحد ونظرا للفرص الضائعة خلال عمليات تقييم الأضرار، يبقى التوزيع الدقيق للنازحين حسب نوع الترتيب غير معروف إلى حد كبير، باستثناء أولئك المتواجدين في مراكز جماعية تابعة للأونروا، وهم يشكلون نحو 15 بالمائة من مجموع المهجرين (حوالي 20,000 شخص).[2]

بالنسبة لمعظم المهجرين، يعتبر استئجار شقة الحل الأمثل للفترة الانتقالية في انتظار إعادة الإعمار، ولكن المساكن المتوفرة يمكنها أن تستوعب فقط نسبة صغيرة من جميع المهجرين، وتزايدت أسعار الإيجار لأكثر من الضعف. وبالرغم من التحسينات في نوعية الخدمات المقدمة للمهجرين فإن المأوى الذي تديره الأونروا، والذي أنشئ في 18 مدرسة، ليست مصممة للإقامة طويلة الأمد وتبقى مكتظة إلى حد كبير.

حل المأوى المؤقت الذي أُتيح لشركاء مجموعة المأوى هو توفير وحدات سكن جاهزة يتم اختيار مواقعها بشكل فردي، أو في مجموعات صغيرة، أو في مواقع المهجرين المؤقتة لما يصل إلى

50 وحدة. وحاليا، هناك موقعين مؤقتين للمهجرين مع وحدات سكنية جاهزة أنشئت في قرية خزاعة (شرق خان يونس)، تسكنها 75 أسرة، وبجوار المنازل المدمرة في بيت حانون (شمال غزة)، تستوعب 100 أسرة.[3]

المناقشات جارية لتقييم جدوى مواقع المهجرين المؤقتة الأخرى، بما في ذلك قرب حي الشجاعية المدمر شرق مدينة غزة، وفي بيت حانون وخان يونس. هذا بالإضافة إلى توزيع الوحدات السكنية الجاهزة للأسر الفردية، والتي في العادة تُقام بجانب منزلهم المدمر أو في حيهم. وعموما، التزمت العديد من الجهات الدولية المانحة بتمويل ما يقرب من 7,000 وحدة سكنية جاهزة بقيمة 49 مليون دولار أمريكي على الأقل، بما في ذلك إعداد الموقع والنقل.

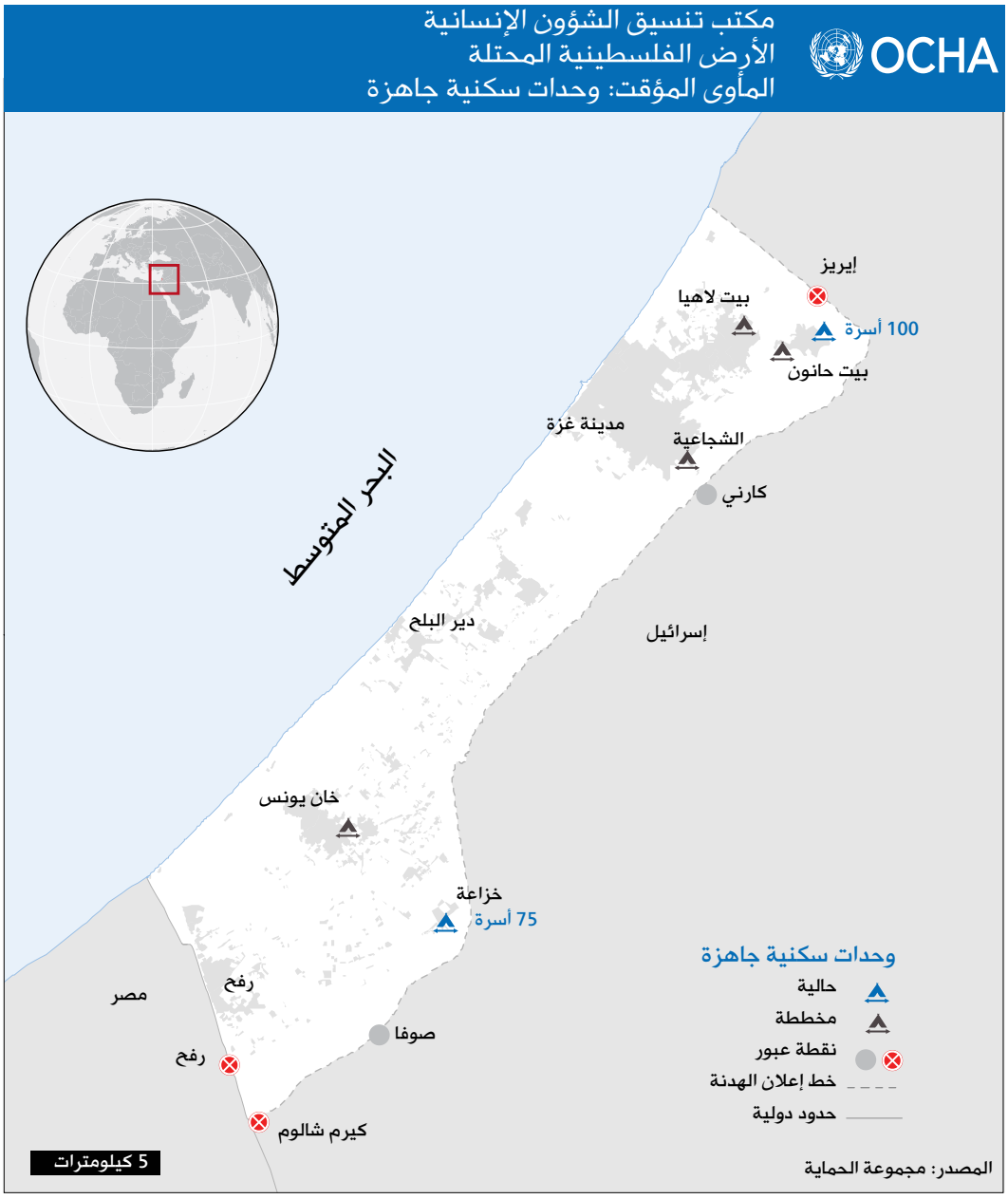

هناك حاجة لبناء أكثر من 100,000 وحدة سكنية لتلبية احتياجات السكن في غزة، بما في ذلك إعادة بناء المنازل المدمرة والتي لحقت بها أضرار شديدة ، لتلبية احتياجات النمو الطبيعي.

يثير إنشاء مواقع كبيرة مؤقتة للمهجرين مع وحدات سكنية جاهزة تحديات ومخاوف كبيرة. بالإضافة إلى التكاليف المرتفعة نسبياً، فإن محدودية توفر الأراضي قد تؤدي إلى مواقع ضيقة مع أنظمة تخطيط غير كافية. ويتطلب هذا الحل أيضا من الأسر الانتقال مرة أخرى ومواجهة الصعوبات ذات الصلة، بما في ذلك الوصول إلى شبكات الدعم الأسري والخدمات وفرص العمل.

وكانت تجربة الأسر التي تم استيعابها بالفعل في وحدات السكن الجاهزة فيها إشكالية مع إعطاء اهتمام ضئيل إلى الحاجة لدعم مجتمعات النازحين. ويشير مسح أجرته وزارة الأشغال العامة والإسكان إلى أن أقل من 30 بالمائة من الأسر المتضررة ترغب في الانتقال إلى وحدات سكن جاهزة، وفقط في حال كانت تلك الوحدات تقع بجانب منازلهم السابقة. وهذا الخيار الأخير يجعل إزالة الأنقاض صعبة وتشكل مخاطر كبيرة على الأسر.

نظراً للعمر المحدود للوحدات السكنية الجاهزة وأهمية التركيز على الحاجة إلى مواد البناء وحلول المأوى الدائم، ينبغي إعادة النظر في ملاءمة هذا الخيار. والـ 49 مليون دولار التي تعهد المانحون بتقديمها بالفعل إلى وحدات السكن الجاهزة يمكن استخدامها، بدلا من ذلك، لإصلاح أكثر من 32,000 منزل متضرر بشكل طفيف، أو 8,000 شقة غير مكتملة، وكلاهما من شأنه توفير حلول مؤقتة لاستيعاب المهجرين، في حين أن الأخيرة ستوفر أيضا تعزيزا مطلوبا إلى حد كبير للمساكن.

أقل من 30 بالمائة من الأسر المتضررة ترغب في الانتقال إلى وحدات سكن جاهزة فقط في حال كانت تلك الوحدات تقع بجانب منازلهم السابقة.

إعادة الإعمار

لا يزال دخول مواد البناء لإعادة الإعمار أقل بكثير من الحجم المطلوب، وخاصة تلك المواد التي تعتبرها السلطات الإسرائيلية «مواد ذات استخدام مزدوج»، بما في ذلك الحصمة، وقضبان الصلب للتسليح والإسمنت. خلال تشرين الثاني/نوفمبر، دخلت 287 شاحنة فقط تحمل هذه المواد الثلاث إلى غزة، وهو أقل قليلا من الشهر السابق، وأقل من نصف ما هو مطلوب على أساس يومي للحفاظ على الجدول الزمني لإعادة الإعمار. وشكلت الواردات في تشرين الثاني/نوفمبر 13 بالمائة فقط من الرقم المكافئ لتموز/يوليو 2013 عندما سُمح للقطاع الخاص باستيراد هذه المواد.[4]

تقدر مجموعة المأوى أن أكثر من 100,000 وحدة سكنية لا بد من بنائها لتلبية الاحتياجات السكنية في قطاع غزة، بما في ذلك إعادة إعمار المنازل المدمرة والمتضررة بشدة وتلبية احتياجات النمو الطبيعي. ولتحقيق ذلك ضمن الإطار الزمني من 5-3 سنوات المخطط له، يجب أن يكون تدفق مواد البناء إلى قطاع غزة بمعدل 735 شاحنة يوميا، سبعة أيام في الأسبوع لمدة ثلاث سنوات، أو 441 شاحنة لسبعة أيام في الأسبوع لمدة خمس سنوات.[5] وسوف يتطلب ذلك توسيعاً كبيراً في قدرة المعبر الحالية لأن معبر كيرم شالوم يمكنه التعامل مع حوالي 500 شاحنة يوميا من جميع أنواع السلع كما تفيد التقارير. وبين عامي 2007 و2010، أغلقت إسرائيل من جانب واحد معابر كارني ، وصوفا وناحال عوز التجارية مع غزة.

تسمح آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة، التي كانت فاعلة وتعمل منذ أيلول/سبتمبر 2014، للعائلات التي تم تقييم منازلها بشراء مواد البناء المقيدة من باعة القطاع الخاص المحددين المخولين باستيراد المواد. وكما في 9 كانون الأول/ديسمبر، تم إبلاغ 8,000 شخص تم تقييم منازلهم بأنهم يستطيعون شراء مواد البناء؛ ما يقرب من 70 بالمائة من هؤلاء الأفراد حصلوا بالفعل على بعض المواد، اعتمادا على مواردهم المالية.

واجهت بعض الوكالات تحديات تقنية مثل حالات التأخير في قوائم الأسماء المخولة وكميات المواد اللازمة. ومبيعات المخزون المواد المتاحة كانت أيضا أبطأ من المتوقع. وتكمن الصعوبة الأساسية في عدم وجود موارد مالية حيث أن العديد من الأسر لا تملك الوسائل لشراء المواد المطلوبة لأن الغالبية لم يتلقوا الدفعات المؤهلون للحصول عليها.

وزعت الأونروا حتى الآن 19,5 مليون دولار أمريكي لإجراء عمليات ترميم لصالح الأسر التي أُصيبت منازلها بأضرار و1,5 مليون دولار أمريكي كمساعدات نقدية للمأوى المؤقت للأسر التي دمرت وحداتها السكنية كليا أو أصبحت غير صالحة للسكن. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً 750 أسرة بمساعدات نقدية للمأوى المؤقت، ويتوقع توسيع استجابته لدعم 1,500 أسرة أخرى. وكرس العاملون في مجال المأوى أنفسهم لتلبية حالة الطوارئ في فصل الشتاء، وتبقى حلول المأوى المؤقت، واحتياجات الترميم وإعادة البناء لحالات اللاجئين وغير اللاجئين تعاني من نقص حاد في التمويل.

الفيضانات تلحق الضرر بالمهجرين في وحدات السكن الجاهزة

أسر مهجرة تعيش في وحدات سكنية جاهزة تعاني ظروفا معيشية قاسية، وخاصة في ظروف الشتاء، والمهجرون داخليا في موقعي خزاعة المؤقتين للمهجرين ليسا استثناء. في أعقاب الأمطار الغزيرة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر، عانت الأسر في الموقعين من الفيضانات والتسرب عندما تسربت المياه من خلال السقف، وعلى طول حواف النوافذ ومن تحت الأبواب. ومع عدم توفر أي تصريف لمياه الأمطار أو مياه العواصف، فاض نظام الصرف الصحي وتسبب في فيضان مياه الصرف الصحي لتغرق العديد من الوحدات السكنية الجاهزة، مغرقة منازل الأسر وممتلكاتهم. وقد استجابت المنظمات الدولية وبلدية خزاعة للأزمة بالعمل على الحد من حوادث الفيضانات. وبتمويل من منظمة الأمم المتحدة للأطفال |(يونيسيف)، وتنفيذ منظمة العمل ضد الجوع من خلال مقاول محلي، وبتسهيل من البلدية، تم بناء حواجز رملية حول كلا الموقعين. وعلى الرغم من سقوط الأمطار الأكثر غزارة في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر، لم تحدث أية فيضانات في الموقعين، مما يشير إلى النجاح.

مأوى مؤقت في خزاعة - غزة

على الرغم من التمويل الرسمي، فإن العديد من الأسر لا تملك الوسائل لشراء المواد اللازمة لإعادة الإعمار لأنهم لم يحصلوا على الدفعات المؤهلون للحصول عليها.

أمطار الشتاء تسبب فيضانات في أنحاء غزة

ما زالت غزة ضعيفة الاستعداد لأحداث الطقس الكبيرة

فيضانات في مدينة غزة

تسببت الأمطار الغزيرة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر (27-24 تشرين الثاني/نوفمبر) في فيضانات محلية في مناطق متعددة في جميع أنحاء قطاع غزة. وتشمل هذه المناطق الشيخ رضوان، والنفق، والمنارة، والصفطاوي في مدينة غزة؛ ومنطقة الأمل وقسم من طريق صلاح الدين في خانيونس؛ ومنطقة أبو راشد في جباليا؛ ومنطقة المشروع «في بيت لاهيا.

بالرغم من عدم الإبلاغ عن وقوع إصابات، هُجر عدد من الناس مؤقتاً من منازلهم، بما في ذلك ما يقرب من 350 شخصا، ذهبوا إلى مراكز الإيواء الجماعية التابعة لوكالة (أونروا). ومعظم هذه الأسر غادرت مراكز الإيواء الجماعية فور انتهاء الأمطار. وفُتحت مدرستان حكوميتان في مدينة غزة وفي شمال غزة أيضا واستضافت مؤقتا عددا صغيرا من الناس. تلقت هذه الأسر بعض المساعدات المادية من الجهات العاملة في المجال الإنساني، بما في ذلك جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني و (أونروا). وأجلى مئات الأشخاص من منطقة بحيرة مياه الأمطار في حي الشيخ رضوان وحوله في مدينة غزة من منازلهم، وانتقل معظمهم إلى الطوابق العليا من المباني في المنطقة. وتم تعليق الدراسة في شمال غزة ومدينة غزة بعد ظهر يوم 27 تشرين الثاني/ نوفمبر، لكنها استؤنف في 30 تشرين الثاني/نوفمبر.

أخلى مئات الأشخاص من منطقة بحيرة مياه الأمطار في حي الشيخ رضوان وحوله في مدينة غزة منازلهم وانتقلوا بسبب الفيضانات.

وشاركت جميع الجهات العاملة في أنشطة تتعلق بالاستعداد المسبق لطقس الشتاء المتوقع بالرغم من الوسائل المحدودة والقدرة المنخفضة للاستجابة. ووزعت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني نشرات معلومات حول الاستعداد للفيضانات مثل زيادة الوعي لضمان إجلاء الناس في الوقت المناسب. وبتنسيق من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سلمت وكالة (أونروا) حوالي 60,000 لتر من الوقود بشكل عاجل لمختلف مقدمي الخدمات في قطاعات المياه، والصرف الصحي، والصحة والبلديات. وقامت الوكالات الإنسانية بوضع المواد غير الغذائية في حالة استعداد، وتم نشر مضخات متنقلة ومعدات ثقيلة لإزالة الأنقاض وتنظيف المصارف في المناطق المعرضة للخطر.

وساعدت فرق الدفاع المدني الفلسطيني في ضخ مياه الفيضانات ومياه الصرف الصحي بعيداً، بينما ساعدت الخدمات البلدية في تصريف المياه، وإزالة الأنقاض وإنشاء بحيرة صناعية لتحويل مياه الفيضانات المتدفقة في مدينة غزة. واستجابةً للعاصفة الأخيرة، عملت مصلحة مياه بلديات الساحل، بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبالتعاون مع بلدية غزة، على تركيب خط أنابيب مؤقت لتوسيع قدرة إفراغ المياه من بحيرة جمع مياه الأمطار الرئيسية في مدينة غزة في منطقة الشيخ رضوان. وتم التعجيل بدخول المواد اللازمة لهذه الأنابيب في ثلاثة أيام. وتم شراء خمس مضخات متنقلة بعد عاصفة أليكسا الشتوية في كانون الأول/ديسمبر عام 2013، عن طريق صندوق الاستجابة الطارئة، عندما كان حوالي 21,000 شخص مهجرين بشكل مؤقت. دخلت هذه

فيضانات في مدينة غزة

المضخات غزة في آب/أغسطس 2014 والآن قدمت مساهمة كبيرة في السيطرة على الفيضانات. ولكن، لا تزال هناك حاجة لسبع مضخات متنقلة إضافية لتغطية الاحتياجات في جميع أنحاء قطاع غزة.

1,8 مليون شخص «محتجزون» بسبب إغلاق معبر رفح وبسبب الحصار الإسرائيلي

من المرجح أن تتدهور الظروف الصحية للمرضى الذين تم تأخيرهم

في 24 تشرين الأول/أكتوبر، أغلقت السلطات المصرية معبر رفح بين مصر وقطاع غزة حتى إشعار آخر. وجاء ذلك في أعقاب هجوم وقع في مدينة العريش المصرية الشمالية، حيث ذكرت التقارير أن جماعات متطرفة مقرها في شبه جزيرة سيناء هي التي نفذته، وقتل فيه أكثر من 30 من أفراد الجيش المصري.

ونظرا للقيود الصارمة المفروضة على حركة الناس من وإلى غزة عبر إسرائيل، فإن إغلاق معبر رفح يمنع السكان الفلسطينيين من الخروج، بينما آلاف آخرين لا يستطيعون العودة. الإغلاق الحالي لمعبر رفح هو الأطول الذي يتم تسجيله منذ عام 2007، ويثير مجموعة من القضايا الإنسانية.

وبحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، أشارت التقديرات إلى أن 30,000 شخص في حالة انتظار الخروج من غزة عبر معبر رفح، بما في ذلك حوالي 10,000 مسجلين لدى سلطة المعابر والحدود في قطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك ما يصل إلى 6,000 فلسطيني عالقين في مصر أو في انتظار العودة من بلدان أخرى.

إنّ أكبر المخاوف الإنسانية يتمثل في تدهور الأوضاع الصحية للمرضى الذين يبحثون عن العلاج في الخارج أو ينتظرون العودة إلى غزة. وقدرت وزارة الصحة أن حوالي 1,000 مريض ينتظرون الخروج من غزة، منهم من يعاني من السرطان في مراحله المتقدمة، وأمراض الكلى والقلب،

أحدث التطورات

تم فتح معبر رفح جزئيا لعودة المسافرين الفلسطينيين إلى غزة لمدة أربعة أيام (26، 27 و30 تشرين الثاني/نوفمبر وأول كانون الأول/ديسمبر) وسمح لحوالي 3,200 شخص بالدخول.

بحلول نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر، أشارت التقديرات إلى أن 30,000 شخص في حالة انتظار الخروج من غزة وما يصل إلى 6,000 عالقون في مصر أو في بلدان أخرى.

وممن يحتاجون علاج في طب العظام والعيون. ويواجه ما يقرب من 15 من الموظفين الطبيين و1,000 من المرضى العالقين خارج غزة تأخيرات في استمرار علاجهم، ويتم في غزة حاليا تأجيل ثلاث عمليات جراحية لإنقاذ الحياة على الأقل أسبوعيا.

بالإضافة إلى ذلك، علقت خمس فرق طبية أجنبية كان من المقرر وصولها إلى غزة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر سفرها. وفي أيلول/سبتمبر عام 2014، سمح لعشرة وفود طبية من الكويت، والسودان، ومصر، والأردن، وألمانيا، وفرنسا والمغرب بالعبور إلى غزة عبر مصر.

وأفاد العديد من المسافرين الفلسطينيين الذين حاولوا العودة إلى ديارهم في قطاع غزة عن طريق مطار القاهرة أنه نظرا لإغلاق معبر رفح، لا يسمح لحاملي وثائق السفر الصادرة عن السلطة الفلسطينية بالصعود على متن طائرة، ما لم يكن لديهم تأشيرة دخول سارية المفعول أو إذن إقامة صادر عن مصر. وذُكر أن آخرين أعادتهم السلطات المصرية إلى الدول التي جاءوا منها على نفقتهم الخاصة، أو احتجزوا في مطار القاهرة.

ولا يستطيع الكثير من أولئك الذين علقوا في مصر على تحمل نفقات معيشتهم، وقد توجه بعضهم إلى السفارة الفلسطينية في القاهرة لطلب دعم مالي. وذكرت السفارة مؤخرا أنها قدمت مبالغ نقدية صغيرة لأكثر من 800 فلسطيني عالقين، واستأجرت سكنا لعدد محدود من المرضى.

وانخفض العمل في معبر رفح تدريجياً منذ تموز/يوليو 2013، عقب ورود تقارير حول انعدام الأمن والعنف ضد قوات الأمن المصرية في سيناء. وفي حزيران/يونيو 2013 عبر ما يقرب من 1,400 شخص رفح في كلا الاتجاهين يوميا؛ وانخفض هذا الرقم إلى ما متوسطه 300 في اليوم قبل حرب تموز/يوليو وآب/أغسطس عام 2014 مباشرة. واقتصرت الحركة عبر المعبر على الحالات الإنسانية فقط: المرضى، والطلاب، والحجاج، وحملة جوازات السفر الأجنبية وحملة تصاريح الإقامة.

> *"كل شخص له الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إلى بلده."*
>
> *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 13*

حركة البضائع

تسبب إغلاق معبر رفح أيضا بتوقف دخول مواد البناء للمشاريع التي تمولها قطر، وكذلك الشحنات الإنسانية المختارة. ومنذ بداية عام 2014، سمحت السلطات المصرية بدخول 358 شاحنة من المواد الإنسانية إلى غزة عبر معبر رفح، بما في ذلك الإمدادات الطبية. ووفقا لوزارة الصحة في غزة، قبل تموز/يوليو 2013، كانت 30 بالمائة من الأدوية و25 بالمائة من المستهلكات الطبية

عدد الأشخاص الذين عبروا من معبر رفح من كلا الاتجاهين في عامي 2013 و2014

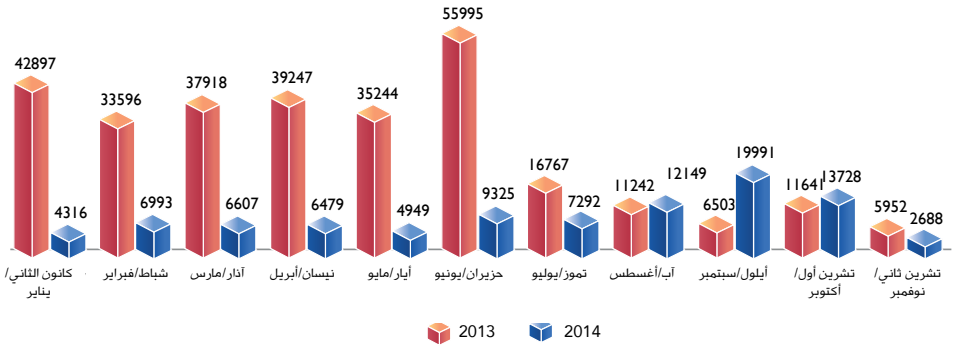

المقدمة إلى غزة عبارة عن تبرعات تدخل عن طريق معبر رفح. وكان لا بد من تغيير مسار دخول مواد البناء للمشاريع التي تمولها قطر من مصر إلى غزة عبر إسرائيل. ونتيجة لذلك، أصبحت غزة تعتمد كليا على معبر كيرم شالوم مع إسرائيل.

استئناف محدود للنقل التجاري من غزة إلى أسواق الضفة الغربية

أقل من 150 شاحنة غادرت غزة في عام 2014، مقارنة مع 9,300 في عام 2005

في 6 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2014، تمت أول عملية نقل للبضائع في عام 2014 من غزة إلى الضفة الغربية عندما خرجت شاحنة واحدة تحمل 10 أطنان من الخيار إلى الخليل. وبحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر وصل ما مجموعه 49 شاحنة (حوالي 420 طنا) تحمل مجموعة من الخضروات، والفراولة، والتمر والأسماك إلى أسواق الضفة الغربية، مولدة دخلا يقدر بحوالي 180,000 دولار أمريكي (باستثناء الأسماك).

وجاء توقف خروج البضائع من غزة إلى الأسواق التقليدية في الضفة الغربية وإسرائيل نتيجة للحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ حزيران/يونيو2007. ويمثل الاستئناف الجزئي لنقل البضائع إلى الضفة الغربية هذا الشهر جزءاً من التسهيلات التي أعلنتها إسرائيل بعد وقف إطلاق النار الذي أنهى حرب تموز/يوليو وآب/أغسطس. ومن المتوقع أيضا استئناف نقل المواد غير الزراعية إلى الضفة الغربية، مثل الملابس والأثاث، في الشهر القادم.

وأفاد الفلسطينيون أن وتيرة وحجم عمليات النقل أعاقها عدم الوضوح بشأن القضايا الفنية ، بما في ذلك المعلومات الرسمية بشأن الشروط الإسرائيلية لتغليف البضائع. ووفقا للمنتجين والمصدرين المحليين، رفضت السلطات الإسرائيلية مقترحات لإدخال تعديلات على الإجراءات الحالية لزيادة حجم البضائع المنقولة، وبالتالي تعريض صلاحية هذه الأنشطة الاقتصادية للخطر.

ساهمت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في إعداد هذا الجزء

إن وتيرة وحجم عمليات النقل أعاقها عدم الوضوح بشأن قضايا فنية ، بما في ذلك المعلومات الرسمية بشأن الشروط الإسرائيلية لتغليف البضائع.

إجراءات ممكنة لتسهيل الصادرات وعمليات النقل

- السماح باستئناف الصادرات إلى إسرائيل؛
- إعادة فتح المعابر المغلقة حاليا لأنشطة الشحن؛
- تخفيف القيود على دخول المركبات الزراعية، والمعدات، والأسمدة والمبيدات الحشرية؛
- السماح بنقل الحاويات، مستفيدين من جهاز المسح الضوئي لمعبر كيرم شالوم لمعالجة المخاوف الأمنية؛
- تمديد ساعات الفتح ومعالجة قدرة معبر كيرم شالوم (على سبيل المثال عمليات ما بعد غروب الشمس باستخدام الإضاءة الصناعية)؛
- زيادة ارتفاع حمولات الشحن بالحد الأقصى حسب المعايير الدولية من 1.9 متر؛
- إقامة مناطق مظللة وتقليص ساعات الانتظار للحد من تلف المنتجات الزراعية الطازجة؛
- إلغاء الشرط الحالي الذي يتطلب لف منصات التحميل للسلع الزراعية، والتي تؤثر سلبا على جودة المنتج؛
- إعادة لجنة التنسيق الفلسطينية الإسرائيلية المعطلة للسلع الزراعية من جديد إلى العمل.

في عام 2005، غادر أكثر من 9,300 شاحنة من البضائع غزة، غالبيتها متجهة إلى إسرائيل والضفة الغربية، وما يقرب من 6,000 في النصف الأول من عام 2007 قبل تولي حركة حماس للسلطة وفرض الحصار. ومنذ عام 2010، سمحت إسرائيل بخروج سلع محددة (معظمها من المنتجات الزراعية) إلى الأسواق الخارجية فقط، حيث المنتجات التي يتم إنتاجها في غزة هي إلى حد كبير غير تنافسية. وحتى هذا التاريخ من عام 2014، خرج أقل من 150 شاحنة من غزة وتوقفت الصادرات تماماً لمدة خمسة أشهر بين شهري تموز/يونيو وتشرين الأول/أكتوبر.

قيمة الصادرات وعمليات النقل من غزة حسب المنتج
(30 أيلول/سبتمبر – 4 كانون الأول/ديسمبر 2014)

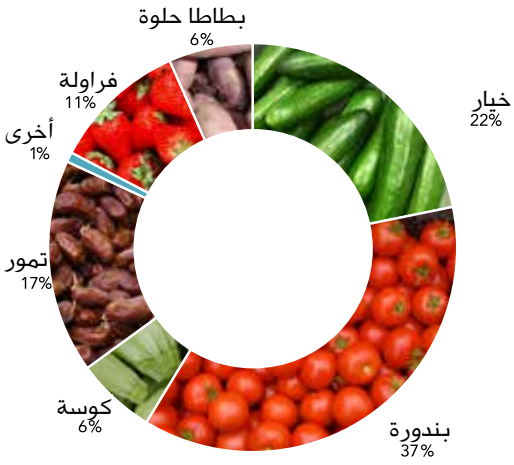

وقد تفاقم الأثر السلبي على سبل عيش المزارعين وصيادي الأسماك بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية على طول السياج الحدودي في غزة ومياه الصيد على طول الساحل لأسباب أمنية. وعانى كلا القطاعين من خسائر واسعة النطاق خلال الحرب في شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس.

إن استئناف الصادرات الغذائية وعمليات النقل على نطاق واسع يعزز القطاع الخاص ويزيد من قدرة السكان على الصمود.

إن استئناف الصادرات الغذائية وعمليات النقل على نطاق واسع يعزز القطاع الخاص ويزيد من قدرة السكان على الصمود. كما أنّ رفع الحصار كليا سيكون خطوة هامة، إلى جانب إجراءات لضمان وصول أسهل وأكثر موثوقية إلى الأسواق الخارجية (أنظر الإطار في الخطوات الموصى بها).

عدد قياسي لحالات التهجير الناجمة عن عمليات الهدم في الضفة الغربية في عام 2014

قلق بشأن الممارسة المستمرة لعمليات الهدم العقابية

هدمت السلطات الإسرائيلية أو أزالت خلال تشرين الثاني/نوفمبر ما مجموعه 48 مبنى يمتلكها فلسطينيون في أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وهُدمت جميع هذه المباني بحجة عدم وجود رخصة بناء باستثناء حالة واحدة. وإجمالا، تم تهجير 136 شخصا، نصفهم من الأطفال. في حين أن عدد المباني التي هُدمت هذا الشهر أقل من المتوسط الشهري المسجل في الأشهر العشرة السابقة من العام 2014 بقليل، إلا أن عدد الأشخاص المهجرين أعلى. وبلغ العدد التراكمي للمهجرين حتى الآن في عام 2014 ما يقرب من 1,200، وهو الرقم الأعلى الذي يسجله مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عام كامل منذ أن بدأ بتتبع هذا المؤشر في عام 2008.

القدس الشرقية

تم هدم أحد عشر مبنى، من بينها سبعة مبانٍ سكنية، في القدس الشرقية وهُجر حوالي 30 شخصا. ثلاثة من هذه المنازل هدمها أصحابها لتجنب دفع الغرامة التي سيتحملونها في حال هدمتها السلطات الإسرائيلية.

وهُدم منزل آخر في سلوان يوم 19 تشرين الثاني/نوفمبر على أساس عقابي، بدعوى الاحتياجات الأمنية والردع، وأسفر ذلك عن تهجير سبعة أشخاص. ويعود المسكن لأسرة فلسطيني يبلغ من

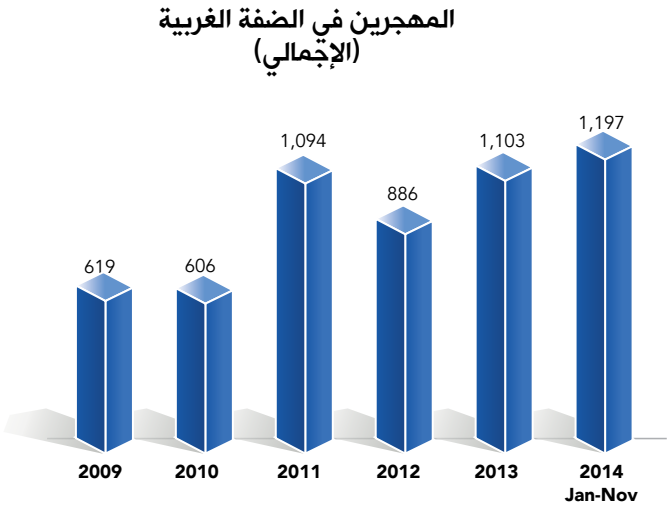

العمر 20 عاما قام بدهس مشاة إسرائيليين في محطة القطار الخفيف في القدس الشرقية يوم 22 تشرين الأول/أكتوبر، مما أسفر عن مقتل رضيع وامرأة، قبل أن تقتله القوات الإسرائيلية. وتلقت خمس أسر أخرى في القدس الشرقية أوامر هدم مماثلة.

في 3 كانون الأول/ديسمبر، أصدر منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بيانا يسلط الضوء على عدم قانونية عمليات الهدم العقابية ويدعو إلى تجميد فوري لهذه الممارسة. وقدمت في هذا الشهر أيضا سبع منظمات إسرائيلية لحقوق الإنسان التماسا إلى المحكمة العليا الإسرائيلية للطعن في شرعية هذه الممارسة وتطالب بتعليقها (انظر الإطار أدناه).

أصدر منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بيانا يسلط الضوء على عدم قانونية عمليات الهدم العقابية ويدعو إلى تجميد فوري لهذه الممارسة.

المنطقة (ج)

كانت بقية المباني البالغ عددها 37 التي هُدمت هذا الشهر تقع في المنطقة (ج)، حوالي 60 بالمائة منها كانت تقع في غور الأردن. وكان التجمّع الأكثر تضررا هو بردلة (طوباس)، حيث تم هدم 13 مبنى سكنياً ومبنيين لكسب الرزق، مما أسفر عن تهجير 40 شخصا تقريبا. وفي

منزل هُدم على أساس عقابي في سلوان (القدس الشرقية) في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2014

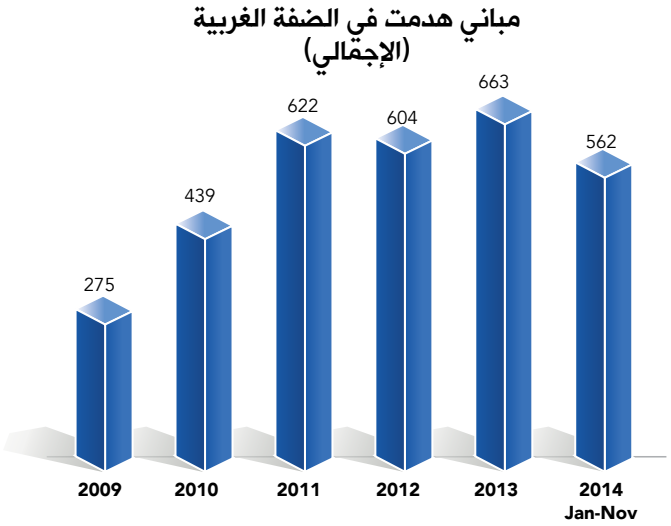

حين أن جزءا صغيرا جدا من هذا التجمّع يقع في المنطقة (ج) (معظمه محدد كمنطقة (ب)، فإن سكانه معرضون للخطر بدرجة كبيرة نظرا لقرب هذه المنطقة من «منطقة إطلاق نار» مخصصة للتدريب العسكري. ونفذت عمليات الهدم المتبقية في أربع تجمّعات بدوية فلسطينية في محافظات قلقيلية، وأريحا، والخليل ورام الله.

جميع عمليات الهدم هذا الشهر في المنطقة (ج) استهدفت تجمّعات بدوية ورعوية.

وكان ستة من المباني المتضررة مولتها جهات مانحة، بما في ذلك طريق زراعي تم تجديده مؤخرا، ووصلة مياه قيد الإنشاء في تجمّع تل الخشبة في غور الأردن الواقع ضمن «منطقة إطلاق نار» عسكرية.

سلمت السلطات الإسرائيلية أيضا أوامر هدم ووقف بناء ضد 12 مبنى سكنيا ممولة من الجهات المانحة في تجمّع بدوي في وادي بيت حنينا في محافظة القدس، وطلبت من وكالة منفذة إزالة

يقوم هذا القسم على مساهمات من مجلس اللاجئين النرويجي ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان

عدم قانونية عمليات الهدم العقابية

تشير السلطات الإسرائيلية إلى بند في أنظمة الدفاع في حالة الطوارئ لعام 1945 التي سنها الانتداب البريطاني في فلسطين كأساس قانوني مزعوم لعمليات الهدم العقابية. الأساس المزعوم هو أن عمليات هدم من هذا القبيل تردع الجناة المحتملين عن تنفيذ هجمات وربما تشجع أفراد الأسرة الذين هم على علم بهجوم في المستقبل لأن يحاولوا ويمنعوا ذلك. وقد تم التشكيك في فعالية عمليات الهدم العقابية كرادع، بما في ذلك من قبل لجنة عسكرية إسرائيلية أوصت بتعليق هذه الممارسة في عام 2005.

إن تدمير الممتلكات الخاصة في الأرض المحتلة محظور بموجب القانون الإنساني الدولي، إلا إذا «تحول هذا التدمير إلى ضرورة مطلقة من خلال العمليات العسكرية».[6] ولا تدخل عمليات الهدم العقابية ضمن هذا الاستثناء. وعمليات الهدم العقابية هي أيضا شكل من أشكال العقوبة الجماعية المحظورة بموجب القانون الدولي الإنساني لأنها تستهدف أفراد أسرة الجاني، أو الجاني المزعوم، الذين هم غير متورطين في الأعمال المزعومة.[7]

بالإضافة إلى ذلك، تبعا للظروف المعينة، تتعارض هذه الممارسة مع مجموعة من الحقوق والحماية المنصوص عليها في مختلف الصكوك القانونية الدولية الملزمة قانونياً لإسرائيل. وتشمل هذه الحقوق الحق في محاكمة عادلة والإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك افتراض البراءة؛ وحظر المعاملة أو العقوبة القاسية وغير الإنسانية والمهينة. والحق في الملكية؛ والحق في السكن الملائم واختيار مكان الإقامة. والحظر المفروض على عمليات الإخلاء القسري؛ وحظر النقل الإجباري. والحق في عدم التعرض لتدخل تعسفي أو غير قانوني ضد خصوصية الفرد، أو الأسرة أو المنزل.

خمسة مباني أخرى في تجمّع خشم الكرم (الخليل). وبما أن المبنى الأخير صدرت ضده أوامر هدم معلقة، فإن هذا الطلب قد يشير إلى أن الهدم وشيكا.

موسم قطف الزيتون لعام 2014: انخفاض في الإنتاج على الرغم من التراجع في عنف المستوطنين

الوصول المحدد إلى الأرض الزراعية لا يزال يشكل تحديا

ذكرت التقارير أن موسم قطف الزيتون لعام 2014، والذي انتهى هذا الشهر، تم بسلاسة نسبيا. وتراجعت هجمات المستوطنين ضد المزارعين الفلسطينيين وأراضيهم وكانت هناك تحسينات في الوصول إلى الأرض الزراعية الواقعة خلف الجدار أو بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية. لكن، القيود الإسرائيلية الواردة في التصاريح ونظام «التنسيق المسبق» تستمر في فرض تحديات على المزارعين الفلسطينيين. إن موسم قطف الزيتون لهذا العام هو الموسم الثاني على التوالي من حيث ضعفه، ويرجع ذلك في الأساس إلى الظروف الجوية السيئة.

تراجع في عنف المستوطنين

سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال هذا الموسم ما مجموعه 24 حادث عنف نفذها مستوطنون متصلة بقطف الزيتون أدت إلى إلحاق أضرار بالممتلكات أو إصابات، أي أقل من 33 حادثاً في عام 2013 و66 حادثاً في عام 2012. ونصف هذه الحوادث (16) انطوت على إتلاف 298 شجرة زيتون؛ وهذا انخفاض كبير مقارنة مع العامين السابقين (1,522 في عام 2013، و986 في عام 2012). وأكثر من ثلثي جميع الحوادث وقعت في شمال الضفة الغربية.

ومنعت القوات الإسرائيلية في خمس حالات أخرى (غير مدرجة في الأرقام أعلاه)، المزارعين من الوصول إلى حقولهم أو منعتهم من إكمال قطف الزيتون، مما أسفر عن فقدان المزارعين للوقت المحدد مسبقا في الجدول المخصص لهم.

ويمكن أن يعزى الانخفاض في عنف المستوطنين، جزئياً على الأقل، إلى نشر القوات العسكرية الإسرائيلية المعززة في المناطق الحساسة حول المستوطنات الإسرائيلية، وفي بعض الحالات إلى جانب الموظفين الذين يعملون على توفير تواجد وقائي بالتنسيق من مجموعة الحماية.[8] بالإضافة إلى ذلك، كان تواجد المزارعين الفلسطينيين وأسرهم في الحقل أقصر وشارك أشخاص أقل من المعتاد بسبب العائد الضعيف لهذا العام.

ارتفاع في التصاريح للوصول إلى الأرض الواقعة خلف الجدار

ما مجموعه 150 تجمّعا فلسطينيا لديه أرض واقعة بين الجدار والخط الأخضر. وللوصول إلى بساتينهم خلف الجدار، يضطر المزارعون للحصول على تصريح خاص أو الترتيب «لتنسيق مسبق» مع السلطات الإسرائيلية. إذا تمت الموافقة عليه، يضطر المزارعون لعبور بوابات محددة وحواجز في الجدار.

معظم نقاط العبور على طول الجدار مفتوحة فقط خلال فترة موسم قطف الزيتون ولفترة محدودة من الوقت وفي تلك الأيام فقط، ويحظر الوصول على مدار السنة. وإجمالاً، كما في موسم قطف الزيتون لهذا العام، كان هناك 85 بوابة[11] مخصصة للوصول للأغراض الزراعية، منها تسع بوابات فقط تفتح يوميا، و13 بوابة تفتح ليوم أو لبضعة أيام خلال الأسبوع، وخلال موسم الزيتون؛ والأغلبية، 63 بوابة، تفتح فقط خلال موسم الزيتون.

ويمكن أن يعزى الانخفاض في عنف المستوطنين، جزئيا على الأقل، إلى نشر القوات العسكرية الإسرائيلية المعززة في المناطق الحساسة حول المستوطنات الإسرائيلية.

الوصول المحدود يقوض الإنتاجية [9]

تظهر بيانات الإنتاجية التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في شمال الضفة الغربية على مدى السنوات الخمس الماضية أن أشجار الزيتون في «منطقة التماس» عانت انخفاضاً بنسبة 60 بالمائة في الإنتاج مقارنة مع ما يعادلها على الجانب الفلسطيني من الجدار، حيث يمكن لأفراد الأسرة أن يقوموا بالأنشطة الضرورية، مثل الحرث، والتقليم، والتسميد، ومكافحة الآفات، والتعامل مع الأعشاب الضارة بشكل جماعي وعلى أساس منتظم.[10]

البيانات التي تم الحصول عليها عن طريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومن مكاتب التنسيق المدني الفلسطينية في الضفة الغربية تشير إلى أن معدل الموافقة على طلبات الحصول على تصاريح للوصول إلى الأرض الواقعة خلف الجدار خلال موسم قطف الزيتون كان ما يقرب من 60 بالمائة، أي أعلى من 50 بالمائة تقريبا في عام 2013. وانخفض العدد الإجمالي لطلبات التصاريح لهذا العام بنسبة

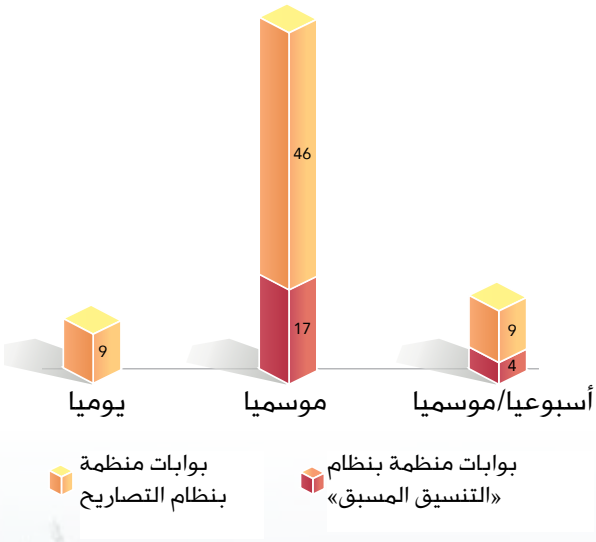

كان معدل الموافقة على طلبات الحصول على تصاريح للوصول إلى الأرض الواقعة خلف الجدار خلال موسم قطف الزيتون ما يقرب من 60 بالمائة، أعلى من حوالي 50 بالمائة في عام 2013.

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

مزارع يقطف الزيتون في بدو، القدس

معدل الموافقة على التصاريح لنشاطات قطف الزيتون، حسب المحافظة

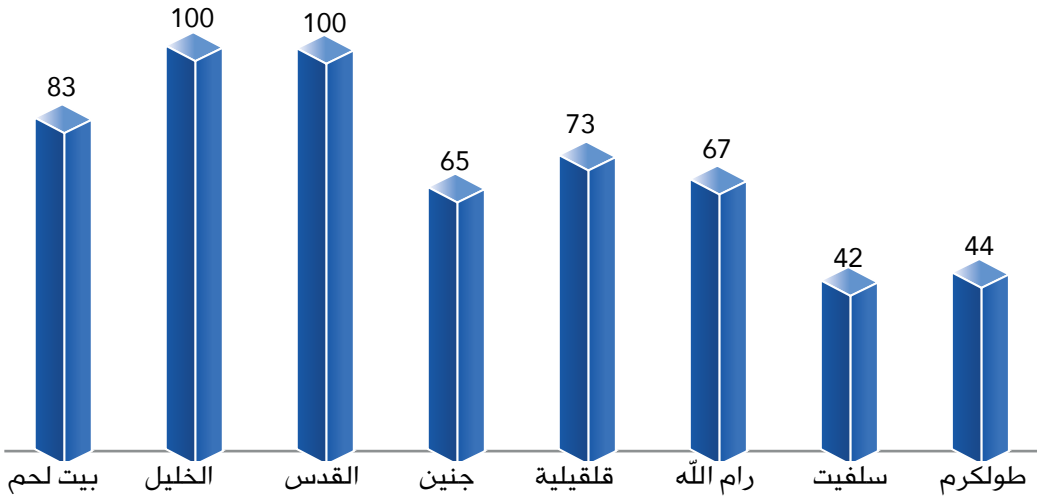

سبعة بالمائة مقارنة مع السنة السابقة، من نحو 15,700 طلب إلى 14,600، وهذه الأرقام أقل بكثير من العدد المحتمل للمزارعين الذين من الممكن أن يصلوا إلى أراضيهم خلف الجدار في حال سمح لهم؛ وهذا بسبب، وكقاعدة عامة، أن الأشخاص الذين رُفضت طلباتهم في الماضي مرتين أو أكثر توقفوا عن تقديم الطلبات. وكانت أعلى معدلات للموافقة في محافظات بيت لحم، والخليل والقدس، والتي تضم أصغر المناطق من الأراضي خلف الجدار وبالتالي، العدد الأقل من المزارعين المتضررين.

الهوامش

1. مجموعة غزة للحماية والمواد غير الغذائية، تقرير الأوضاع، 9 تشرين الثاني / نوفمبر 2014.
2. لتفاصيل حول نظام الإدارة الجديد الذي تطبقه الأونروا في هذه المراكز الجماعية، انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية، تشرين الأول / أكتوبر 2014.
3. http://www.nrc.no/?did=9188937. أسس الموقع السابق منظمة غير حكومية، المناشدة الإنسانية الدولية وبلدية خزاعة وتديره حاليا بلدية خزاعة.
4. مجموعة غزة للمأوى: مواد البناء الثلاث (تحديث تشرين الثاني / نوفمبر 2014).
5. مجموعة فلسطين للمأوى: تحديث غزة للمأوى - 11 تشرين الأول / أكتوبر 2014.
6. المادة 53، اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.
7. المادة 33، اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.
8. لمزيد من التفاصيل حول التواجد الوقائي، انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية، أيلول / سبتمبر 2014.
9. لمزيد من المعلومات حول إنتاجية المحصول انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في دائرة الضوء: 10 سنوات على رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري.
10. لمزيد من التفاصيل حول التواجد الوقائي، انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية، آذار / مارس 2014.
11. يستثني هذا الرقم الحواجز السبعة التي لا تستخدم للوصول إلى الأرض الزراعية، ولكن يستخدمها سكان «منطقة التماس» للوصول إلى أماكن العمل وإلى الخدمات الأساسية في ما تبقى من الضفة الغربية.

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_12_24_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.